المراقبة، تدبير المنازعات والتحصيل

- الانتقائية في المراقبة لضمان نجاعة أفضل
- طرق استباقية من أجل مراقبة فعالة للقيمة
- المراقبة البعدية : آخر حلقة في سلسلة المراقبة
- تشديد محاربة التهريب والاتجار غير المشروع للبضائع
- محاربة السلع المقلدة من أجل حماية المستهلك
- مراقبة انتقائية للمسافرين
- التسوية الودية لحل المنازعات حبيا
- ضبط المنازعات من أجل تحصيل أفضل للمداخيل
- الإعفاءات الجمركية المتعلقة بالمادة 8 من قانون المالية لسنة 2013
- تدبير أمثل للبضائع المحجوزة أو المتخلى عنها بالجمرك

المراقبة، تدبير المنازعات والتحصيل

■ الانتقائية في المراقبة لضمان نجاعة أفضل

خلال سنة 2013، عملت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة على مواصلة تعزيز طرق المراقبة المعتمدة على تحليل المخاطر والانتقائية باعتبارها عنصرا أساسيا في منظومة المراقبة. ويهدف ذلك إلى توجيه أحسن لعمليات المراقبة وإغناء قواعد الاستهداف والقيام بتدخلات مدروسة.

في هذا الصدد، تم وضع نظام المراقبة القبلية عبر إحداث 5 خلايا للتتبع واليقظة بالمكاتب الجمركية التي تعرف حركة تجارية مهمة. يتعلق الأمر بكل من مقاطعة النواصر، مقاطعة أكادير، مقاطعة الناظور، نيابة المديرية الجهوية لطنجة المتوسط ونيابة المديرية الجهوية المكلفة بالواردات بالدار البيضاء الميناء.

بالإضافة إلى ذلك، تم تكميل نظام الانتقائية بمجموعة من آليات المراقبة والإنذار التي تمكن أعوان الجمارك من التحري والاستعلام بطريقة أوتوماتيكية وفورية عن كل مراحل الاستخلاص الجمركي والتدخل في الوقت المناسب لتعميق المراقبة إذا اقتضى الحال.

وقد بلغ سنة 2013 معدل فحص البضائع 13% عند الاستيراد و9% عند التصدير.

تطور القيم المراجعة وكذا المداخيل المالية المترتبة عنها بين سنة 2010 و 2013

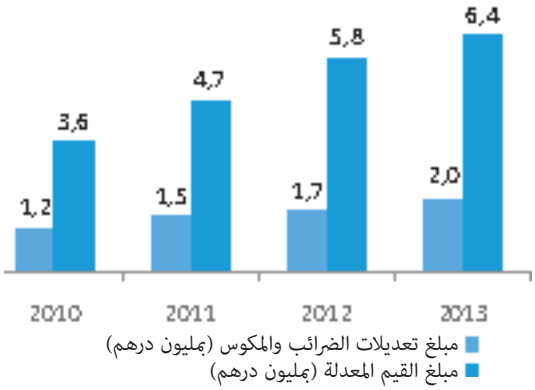

■ طرق استباقية من أجل مراقبة فعالة للقيمة

في إطار محاربتها للغش في التصريح بالقيمة، حرصت إدارة الجمارك على تحسين نهجها الاستباقي عبر تطوير ونشر مجموعة من مؤشرات التقييم ذات الصلة والتي تشمل أكثر من ثلاثين قطاعا مهنيا معرضين للغش وكذا مجموعة من المعايير التي تخص بعض البضائع والسلع المحددة.

في نفس السياق، ومن أجل تطوير مصادر المعلومات في مجال القيمة، تم إحداث قاعدة بيانات مختصة تابعة لنظام بدر (BADR) مما يتيح للمفتشين الجمركيين معرفة القيمة المرجعية بسهولة، وبالتالي توحيد أسس التقييم على الصعيد الوطني.

وقد مكنت هذه التدابير خلال سنة 2013 من مراجعة 6361 مليون درهم من القيمة المصرح بها، أي بزيادة قدرها 9,7 % مقارنة مع سنة 2012، نتجت عنها مدا خيل جبائية إضافية تقدر ب 2021 مليون درهم.

■ المراقبة البعدية : آخر حلقة في سلسلة المراقبة

استنادا إلى مقاربة قطاعية تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الجهوية، تم تعزيز المراقبة البعدية من خلال اعتماد برنامج وطني يهدف تأطير عمليات المراقبة لدى الشركات.

وبموازاة مع ذلك، عملت إدارة الجمارك على تعزيز الاستفادة من آلية المساعدة الدولية المتبادلة في مجال محاربة الغش عبر الاستعانة بالجمارك الأجنبية الشريكة للتأكد من صحة بعض التصريحات المسجلة من طرف بعض الفاعلين بالتجارة الخارجية.

وقد مكنت مختلف التدابير المتخذة من كشف تجاوزات تهم خاصة القيمة، المنشأ وكذا الصنف.

المراقبة البعدية خلال سنة 2013

- خضعت أكثر من 700 مقاولة تزاول في قطاعات مختلفة للمراقبة الجمركية
- تم تحصيل أكثر من 200 مليون درهم من الرسوم الجمركية والضرائب
- تم استخلاص ما يقارب 140 مليون درهم من المخالفات المرتبطة بأنظمة الصرف
- تمت مراقبة العديد من القطاعات : التبغ، الآلات والمعدات، الأشغال العمومية، المنتجات والمعدات الكهربائية، الإلكترونية والمعلوماتية.

■ تشديد محاربة التهريب والاتجار غير المشروع للبضائع

بالرغم من الظروف المحفوفة بالمخاطر التي تزاول في إطارها عناصر الجمارك المكلفة بمحاربة الغش مهامها، إلا أن هذه الأخيرة تواصل عملها دون كلل من أجل الحفاظ على القدرة التنافسية للمقاولة الوطنية.

فخلال سنة 2013، تم إحباط 7895 عملية تهريب مقابل 6689 خلال سنة 2012، أي بزيادة 18% .

وكما تم حجز 19 مليون وحدة من السجائر المهربة، أي بانخفاض طفيف يقدر ب 4% مقارنة مع سنة 2012 التي عرفت حجز 19.7 مليون وحدة.

وبالنسبة لمحاربة المخدرات عملت مصالح الجمارك، وخصوصا تلك المتمركزة بالحدود، على حجز 41 طن من المخدرات مقابل 42 طن خلال سنة 2012.

■ محاربة السلع المقلدة من أجل حماية المستهلك

خلال سنة 2013، قامت إدارة الجمارك بمعالجة 549 طلب متعلق بمنع تداول بضائع ذات علامات تجارية مزيفة مقابل 562 طلب سنة 2012.

وقد وضعت هذه العلامات التجارية تحت المراقبة من أجل دعم عمل المصالح الميدانية، مما مكن من اتخاذ 198 إجراء بمنع استيراد وتداول بضائع تحمل علامات تجارية مزيفة مقابل 128 سنة 2012، أي بزيادة 54,7%.

الإجراءات المتخذة سنة 2013 مكنت من حجز 3,3 مليون منتوج مقلد مقابل 1,2 مليون سنة 2012 بقيمة إجمالية تبلغ 92 مليون درهم سنة 2013 مقابل 33,5 سنة 2012.

ونظرا للاهتمام المتزايد الذي يوليه أصحاب الحق للتدابير والإجراءات المتخذة على مستوى الحدود، بالإضافة إلى المجهودات واليقظة التي أبان عنها أعوان الجمارك المكلفين بالمراقبة على الخطوط الأمامية، تم تكريس إلتزام إدارة الجمارك في محاربة السلع المقلدة بتوسيع اختصاصاتها عبر تعديل مدونة الجمارك، حيث أصبحت مداولة السلع المقلدة جنحة جمركية ابتداءا من سنة 2014.

■ مراقبة انتقائية للمسافرين

في ما يخص مراقبة الصرف، وعلى الرغم من الحملات التواصلية التي نفذتها إدارة الجمارك لتوعية المواطنين بشأن الخطوات الواجب اتباعها للتصريح بالعملات عند دخول وخروج التراب الوطني، بلغت سنة 2013 قيمة العملات التي تم حجزها 75 مليون درهم.

علاوة على ذلك، تميزت عمليات مراقبة المسافرين هذه السنة باعتراض مجموعة من البضائع من شأنها أن تشكل خطرا على أمن وسلامة الدولة والمواطنين (الأسلحة والذخيرة والمتفجرات، الأدوات الحادة، كاميرا محلقة ذات تحكم عن بعد،...)

■ التسوية الودية لحل المنازعات حبيا

حرصا منها على ضمان مصلحة المالية العمومية، عملت إدارة الجمارك على ترجيح معالجة المنازعات عن طريق التسوية الودية حيث سجلت سنة 2013 حل 74% من مجموع القضايا التنازعية عن طريق الصلح.

سجلت هذه النتائج الايجابية بفضل التعبئة الشاملة للمسؤولين عن المنازعات على المستويين المركزي والجهوي وكذا نظرا لتحريك المقتضيات الزجرية ومساطر التحصيل الإجباري للمستحقات الجمركية.

■ ضبط المنازعات من أجل تحصيل أفضل للمداخيل

واصلت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة مجهوداتها في مجال تحصيل الديون الجمركية من جهة وكذا تفعيل التدابير الرامية إلى منع تراكمها.

لتحقيق هذا الغرض، وبفضل التدابير والإجراءات المتخذة في مجال التحصيل الجبري، تمكنت هذه الإدارة من تحصيل 6786 مليون درهم سنة 2013، منها مبلغ 6579 مليون درهم برسم الغرامات المالية.

■ الإعفاءات الجمركية المتعلقة بالمادة 8 من قانون المالية لسنة 2013

في إطار تفعيل مقتضيات المادة 8 من قانون المالية لسنة 2013، اتخذت إدارة الجمارك مجموعة من التدابير بهدف تشجيع الملزمين بأداء الديون المستحقة للإدارة على التوجه لمكاتب التحصيل قبل انتهاء الآجال القانونية. ومن بين هذه التدابير، نخص بالذكر :

- إطلاق حملات تحسيسية وتواصلية؛
- إحداث خلايا مختصة على مستوى الجهات وتعيين مراسلين محليين؛
- تفعيل التحصيل الجبري؛
- تحسيس الأبناك ومتابعة الكفلاء من أجل أداء المبالغ المكفولة.

وقد بلغت الرسوم والمكوس المحصلة في إطار هذه العملية 421 مليون درهم.

بالإضافة إلى ذلك، وحيث أن حسابات التصفية المؤقتة تمثل مصدرا مهما لتحصيل الديون، باشرت إدارة الجمارك سنة 2013 حملة واسعة النطاق لتسوية هذه الحسابات، أسفرت عن استخلاص أكثر من مليار درهم تم تحويله للميزانية العامة للدولة.

■ تدبير أمثل للبضائع المحجوزة أو المتخلى عنها بالجمرك

عرفت سنة 2013 انخفاضا طفيفا يعادل 1,8% من حصيلة بيع البضائع المحجوزة أو المتخلى عنها بالجمرك مسجلة بذلك حوالي 125,1 مليون درهم خلال سنة 2013 مقابل 127,4 مليون درهم خلال سنة 2012.

ويرجع هذا الانخفاض بالأساس إلى تفضيل هذه الإدارة التفويت المجاني لبعض الأنواع من البضائع لصالح المؤسسات الخيرية وذلك في إطار العمل الاجتماعي.